العربية (آب ـ اغسطس ١٩٥٣)، والثاني للمجلس الأعلى للدفاع العربي (تشرين الاول ـ اكتوبر ١٩٥٣). وابتداء من العام التالي، بدأت مصر بتوقيع اتفاقيات للدفاع المشترك مع عدد من الدول العربية[١٣]؛ كما بدأت تصدر أولى الاشارات في خطابات عبدالناصر الى الوحدة العربية[١٤].

وواجهت سياسة عبدالناصر، في هذا المجال، كما في مجال سعيه الى تعزيز القدرة الدفاعية لمصر، موقفاً مناهضاً من الدولة التي انتزعت بهدوء، في ظروف الحرب العالمية الثانية، موقع القيادة في المعسكر الغربي، وبالذات في البلاد العربية ومنطقة الشرق الاوسط برمّتها، ونعني بها الولايات المتحدة، التي شهدت سياستها الخارجية تغيراً استراتيجياً أساسياً بعد الحرب، نتيجة لظهور الاتحاد السوفياتي قوة عظمى على المسرح الدولي، وخروج حليفتي أميركا، بريطانيا وفرنسا، ضعيفتين اقتصادياً وعسكرياً، وتعرّض سيطرتهما على المستعمرات للتزعزع، بل ولبداية الانهيار[١٥].

وكانت الخطوط الرئيسة للسياسة الاميركية هذه حيال الشرق الاوسط تمّ وضعها من قبل حكومة الرئيس هاري ترومان في العام ١٩٤٥، في جوّ المواجهة والحرب الباردة بين قطبي المعسكرين الدوليين. وشكل حجر الزاوية في هذه السياسة المسعى النشط الى احتواء الاتحاد السوفياتي، وهو ما يعني العمل على ابقائه بعيداً من الشرق الاوسط والوطن العربي[١٦]. وكانت الترجمة العملية لهذه السياسة اعلان الرئيس ترومان، في آذار (مارس) ١٩٤٧، مبدأه، «مبدأ ترومان»، الذي جرى تطبيقه اولاً في اليونان وتركيا، وامتد، فوراً، ليشمل دولاً ومناطق أخرى. وعلى أساسه وُسِّع نطاق «مشروع مارشال» ليتضمن الشرق الاوسط. وقام «مبدأ ترومان» على أساس التدخل المباشر في اوروبا الغربية والشرق الادنى وشرق البحر الأبيض المتوسط، لمنع أي نفوذ سوفياتي فيها، وذلك عبر تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية الى الحكومات المعارضة للايديولوجيا والسياسات السوفياتية.

وفي الواقع العملي، كان ذلك يعني اقامة أحلاف عسكرية وسياسية مشتركة في المنطقة، تستند الى الوجود السياسي والعسكري القوي لبريطانيا فيها. وقد حدث تفاهم بين الولايات المتحدة وبريطانيا، تمّ بينهما وبين فرنسا وتركيا، لانشاء «قيادة الشرق الاوسط». وتقدمت الدول الأربع، في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥١، باقتراح المشروع هذا الى مصر، باعتبارها زعيمة الجامعة العربية، الاّ ان مصر، التي كانت تسعى، في ذلك الوقت، الى الغاء معاهدة العام ١٩٣٦ مع بريطانيا دون شروط، رفضت الاقتراح[١٧].

وكان المشروع يقضي بأن تقدم مصر تسهيلات دفاعية استراتيجية، وغيرها من التسهيلات، على أراضيها، ممّا لا غنى عنه لتنظيم الدفاع عن الشرق الاوسط في وقت السلم، والتعهّد بمنح القيادة المتحالفة للشرق الاوسط جميع التسهيلات والمساعدات اللازمة في حالة نشوب حرب، او التهديد الوشيك بنشوب حرب، او قيام حالة طوارىء دولية، بما في ذلك استخدام القواعد والمطارات ووسائل المواصلات المصرية. وفي مقابل ذلك، تلغي بريطانيا معاهدة العام ١٩٣٦، وتسحب قواتها غير المخصصة لقيادة الشرق الاوسط[١٨].

ولم يبدل التغيير الذي حدث في مصر، في ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢، واعلان النظام الجمهوري فيها على أنقاض الملكية على أيدي الضباط الأحرار، ولا تولّي دوايت آيزنهاور السلطة في البيت الابيض الاميركي، في مطلع العام ١٩٥٣، توجهات السياسة الخارجية الاميركية، سواء على الصعيد العام أو في ما يتعلق بمنطقة الشرق الاوسط. فقد مضى آيزنهاور على خطى سلفه؛ بل واختار جون فوستر دالاس لوزارة الخارجية، وهو من أكثر الاميركيين عزماً وحماساً وعداء للشيوعية والاتحاد